

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان كلية العلوم الإقتصادية، التجاربة وعلوم التسيير

مخبر البحث "الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي"G.P.E.S مخبر البحث "الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي

واقع تطبيق المحاسبة القطاعية وفق النظام المحاسبي المالي القطاعي في الجزائر

دعوة للمشاركة يوم الأربعاء 16 مارس 2022

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د مغاشو مراد (رئيس جامعة تلمسان) المشرف العام للملتقى: أ.د بن لدغم فتحي (عميد الكلية) المنسق العام: د. بن لولو سليم بدرالدين (مدير المخبر) رئيسة الملتقى: د. يلس شاوش فاطمة الزهراء

الديباجة

أمل الجزائر وتسعي جاهدة إلى مواكبة التطورات العالمية على كل المستويات لا سيما الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية لكي ترقى إلى مستوى الدول المتطورة وتحصن نفسها من كل أشكال التبعية والخضوع.

إن هذا التطور كان مرفقا بانفتاحها على اقتصاد السوق وانضمامها إلى السوق العالمية بكل ما فيها من إيجابيات وتحديات وصعوبات وهذا ما حتم عليها تبني لغة عالمية للتعاملات الاقتصادية تساعدها على

تبادل كل أشكال الاستثمار مع دول العالم ألا وهي لغة المحاسبة الموحدة وفقا لنظام محاسبي موحد يسهل فهم المعلومة المحاسبية ومقارنتها.

بعد تحضير طويل وأشغال مكثفة تمت على يد المجلس الوطني للمحاسبة جاءت أول لبنة لهذا المشروع لتتجسد في القانون 11/07 الصادر في 25 نوفمبر 2007 متضمنا النظام المحاسبي المالي وتلاه المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ في 26 مايو 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 ثم توجت الجهود بقرار وزير المالية المؤرخ في 26 يوليو 2008 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009 و المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات. واعتبر هذا القرار أهم مرجع لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها ابتداء من الفاتح جافني 2010.

يعتبر النظام المحاسبي المالي أداة تؤطر وتخدم المحاسبة المالية في كافة المؤسسات الاقتصادية بما فيها تلك التي تتميز بأنشطة خاصة كتطرقه للأصل البيولوجي الموجود في المحاسبة الفلاحية وكيفية تقييمه إلى جانب المنتوجات الزراعية، وكذا تطرقه لكيفية معالجة العقود طويلة الأجل التي تخص محاسبة البناء والأشغال العمومية وتطرقه لشكل الميزانية وحساب النتائج للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة.

على العموم، يوجد عدة قطاعات أكثرها خدماتية تتميز بنشاط خاص يستوجب معالجة ملاءمة مثل قطاع التأمين الذي يتميز بتقديم خدمة خاصة ضمن عقد التأمين المباشر أو أكثر خصوصية عندما يتعلق الأمر بعقد إعادة التأمين أو التأمين المشترك إلى جانب القطاع السياحي والفندقي الذي يقدم خدمة النقل والإيواء والإطعام وما يصاحبها من صعوبات في التقييم والمعالجة وكذلك القطاع الصحي الخاص، كما لا ننسى قطاع المحروقات الذي يتميز بتكلفة استخراج ومعالجة لمنتوجات طبيعية ومعالجة جبائية خاصة.

رغم أن مهمة إعداد النظام المحاسبي المالي توجت بالنجاح إلا أن مجهودات تنفيذه واستعماله في الميدان وفقا لمعايير دولية تتناسب مع البيئة الجزائرية لا تزال متواصلة خاصة فيما يتعلق بالقطاعات ذات الأنشطة المتميزة التي هي في أمس الحاجة إلى نظام محاسبي مالي قطاعي يسهل لها معالجة عملياتها والإفصاح عنها بأكثر موضوعية وخروجها بتقارير مالية ذات مصداقية وعليه نقترح الإشكالية الآتية:

ما مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي القطاعي في المؤسسات الجزائرية المعنية وما هي المشاكل والمعوقات التي تواجهها هذه الأخيرة في ذلك؟

أهداف الملتقى

- ✔ يهدف هذا الملتقى قبل كل شيء إلى إبراز أهمية المحاسبة القطاعية وضرورة الاعتناء بها وإعطاءها
 قسطا أوفر من الاهتمام والدراسة؛
- ✓ فتح المجال للأكاديميين والمهنيين لتبادل الخبرات والتجارب في مجال المحاسبة الخاصة بكل
 قطاع متميز عن غيره بخصوصيات تمس نشاطه دون غيره من مجالات الأنشطة الاقتصادية؛
- ✓ وضع نظام محاسبي مالي قطاعي مستوحى من النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية لكل واحدة من المحاسبات الخاصة سهل الاستعمال وفي متناول الجميع؛
- ✓ التوصل إلى تقدير مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي القطاعي بعد ما يفوق عشرة سنوات من تبنيه في الجزائر؛
- ✓ توضيح مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي القطاعي في تطوير الأنشطة المعنية على الصعيد الوطني والدولي.

محاور الملتقى

المحور الأول: محاسبة البنوك؛ محاسبة التأمينات

المحور الثاني: محاسبة السياحة والفندقة؛

المحور الثالث: محاسبة البناء والأشغال العمومية؛

المحور الرابع: المحاسبة الفلاحية؛

المحور الخامس: محاسبة قطاع الصحة الخاص والعمومي؛

المحور السادس: محاسبة قطاع المحروقات.

مع ضرورة توضيح في كل واحد من هذه المحاور المجهودات المبذولة في تطبيق محاسبة كل قطاع وفق النظام المحاسبي المالي القطاعي الخاص به في ظل المعايير الدولية المتعارف عليها وكذا الصعوبات والنقائص التي لا تزال تواجه المهنيين والأكاديميين في تطبيقها.

شروط المشاركة

- أن ترتبط الورقة البحثية بأحد محاور الملتقى.
- ضرورة التقيّد بالمنهج العلمي المتعارف عليه في البحوث العلمية.
- لا يجب أن تكون الورقة البحثية قد قدمت للمشاركة في نشاط علمي آخر.
- تكتب المداخلات باللغة العربية بخط Traditional Arabic حجم 14 وللمداخلات باللغة الأجنبية بخط Time new Roman حجم 12 بهوامش 1,5 سم على كامل الإتجاهات.
- التهميش على طريقة APA، لا تزيد عدد صفحات البحث المقدم عن 20 صفحة، بما في ذلك قائمة المراجع و الملاحق، مع ملخص لا يزيد عن صفحة واحدة بلغتين.
 - تقبل المداخلات الثنائية.
 - تخضع جميع المداخلات للتحكيم العلمي.

مواعيد هامة

- آخر أجل لاستلام المداخلات كاملة 15 فبراير 2022
 - -آخر أجل لتأكيد قبول المدخلات: 05 مارس 2022
 - انعقاد الملتقى يوم الأربعاء 16 مارس 2022
- ترسل استمارة المشاركة (الاسم اللقب، المؤهل العلمي، الهاتف، البريد الإلكتروني، محور المشاركة، عنوان المداخلة، الملخص و النص الكامل للمداخلة) إلى البريد الإلكتروني:

fatimazohra.yelleschaouche@univ-tlemcen.dz

اللجنة العلمية رئيس اللجنة: د. بن لولو سليم بدرالدين الأعضاء:

جامعة تلمسان	د.لمريني سمية	جامعة تلمسان	أ.د بوشيخي عائشة
جامعة تلمسان	د.عاشور ثاني يامنة	جامعة تلمسان	أ.د أسية قارة تركي
جامعة تلمسان	د. بوشعور رضية	جامعة الوادي	أ.د عوادي مصطفى
جامعة تلمسان	د. ديدوح شكرية	جامعة تلمسان	د. يلس شاوش فاطيمة الزهراء
جامعة أم البواقي	د. خالد جفال	جامعة تلمسان	د. يوسفي كريمة
المدرسة العليا لإدارة	د. خالدي مصطفى	جامعة تلمسان	د. حابي عبد اللطيف
الأعمال تلمسان			
جامعة تلمسان	د. بوغرارة بومدين	جامعة تلمسان	د. خلوف یاسین
جامعة تلمسان	د. فقیه نسیمة	المركز الجامعي عين تموشنت	د. جعفري عمر
جامعة تلمسان	أ.د. سعيداني محمد	جامعة تلمسان	د. صایم مصطفی
جامعة تلمسان	د خالدي فوضيل	جامعة تلمسان	د.حدوش شروق

اللجنة التنظيمية

رئاسة اللجنة: د. حابي عبد اللطبف

ط.د خلاصي عمر ط.د محمدي بهيجة د. خلوف ياسين ط.د مغيلي لطفي